أجور المعلمين خلال الأزمات:
الأجور العادلة لمعلمي المدارس الرسمية في لبنان

ملخص من إعداد الدوليّة للتربية

يؤثّر نقص الموارد في قطاع التعليم الرسمي في لبنان سلبًا على حقوق المعلمين الوظيفية، وظروف عملهم، وأجورهم، وتطورهم المهني، ورفاهيتهم. ويعود سبب هذه المسائل إلى مشاكل هيكلية مرتبطة بظروف لبنان السياسية والاقتصادية. ويتم تمويل قطاع التعليم في لبنان من قبل الدولة، وجهات خاصة، إضافة إلى الجهات المانحة الأجنبية. إلا أن القطاع الرسمي ما زال يشهد تراجعًا منذ الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠) نتيجة الخصخصة، وخاصة مع نمو الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب المصالح الطائفية، والسياسات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك تطبيق تجميد التوظيف، والعقود المؤقّتة، وسياسات التقشّف، والاعتماد على المساعدات الأجنبية. كل هذه العوامل أدّت الى خسارة المعلمين الأكفّاء، وإلى تراجع الثقة في نظام التعليم الرسمي.

منذ عام ٢٠١٩، يواجه القطاع التعليمي في لبنان تحديات خطيرة نتيجة الانهيار المالي المستمر، والتضخّم، وتأثير جائحة كوفيد-١٩، وانفجار بيروت عام ٢٠٢٠، ومؤخرًا الحرب الإسرائيلية. ولقد انخفضت رواتب المعلمين في القطاع العام بشكل كبير، إذ كانت تقدّر ب ١٠٠٠ دولار أميركي، وأصبحت الآن تعادل ١٠٠ دولار أميركي فقط بسبب تراجع قيمة العملة المحليّة.

إن هذه الدراسة بعنوان: «أجور المعلمين خلال الأزمات: الأجور العادلة لمعلمي المدارس الرسمية في لبنان» تهدف إلى تقديم أحدث المستجدات المستندة إلى الأدلة لفهم أوجه القصور في تمويل التعليم الرسمي في لبنان، والإصلاحات المطلوبة لمعالجتها، وخاصة لتحسين أجور المعلمين وظروفهم. واعتمدت هذه الدراسة على منهجية مختلطة في جمع البيانات. ولقد تم تحليل تلك البيانات باستخدام التحليل الموضوعي للمحتوى، إضافة إلى المقابلات شبه المنظّمة، والبحث المكتبي.

يقدّم هذا الملخّص نتائج الدراسة والتوصيّات الرئيسيّة.

Education International
Internationale de l'Education
Internacional de la Educación
Bildungsinternationale

العوامل الرئيسية التي تكمن وراء الأزمة المتعددة الأبعاد في لبنان.

حدّدت الدراسة أربع فئات من العوامل التي ساهمت في تفاقم الأزمة التي يواجهها قطاع التعليم الرسمي والمعلمون في لبنان – العوامل السياسية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل القانونية، والعوامل النفسية -الاجتماعية.

العوامل السياسية

أشار المشاركون في الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي في لبنان، إضافة الى الطائفية والمحسوبيّة، تؤثر بشكل كبير على مهنة التعليم، وخاصةً على الأمن الوظيفي للمعلمين وأجورهم. كما أن وجود عدد كبير من الطلاب السوريين اللاجئين في المدارس الرسمية، حيث يتم دمجهم في صفوف مع الطلاب اللبنانيين الذين يكونون عادةً أصغر منهم سنًّا، يسبّب اضطرابات إضافية في النظام التعليمي.

كما أفاد المشاركون أن فشل الحكومة اللبنانية في تنفيذ إصلاحات هيكلية أو في الاستعداد للأزمات مثل جائحة كوفيد-١٩ والعدوان الإسرائيلي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)، قد أدى إلى تفاقم مشكلة القطاع التعليمي. وفي حين كانت نقابات المعلمين تلعب دورًا مهمًا في الدعوة الى زيادة الرواتب وحماية حقوق العمل، والمطالبة بالإصلاح، إلا أن التحديات المتعلقة بالتنظيم والتواصل قد حدّت من تأثير تحركاتهم.

العوامل الاقتصادية

لقد أثر الانهيار المالي في لبنان والتضخّم المفرط بشكل كبير على معلمي المدارس الرسمية المتعاقدين والدائمين. كما أدى تراجع قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي الى انخفاض حاد في قيمة أجور المعلمين، مع تقلبات كبيرة في الأجور نتيجة عدم استقرار سعر الصرف، مما أدى الى انخفاض الأجور الى ما دون الحد الأدنى. وقامت وزارة التربية بتطبيق نظام "بدل الإنتاجية" بالدولار الأميركي كإجراء مؤقت، مما أدى الى حالة من الضبابية نتيجة تقلب سعر الصرف وارتفاع أسعار السلع والخدمات. وعندما تم تثبيت سعر الصرف، تراجعت قدرة المعلمين الشرائية بشكل كبير وأصبحوا يواجهون صعوبات كبيرة في تأمين احتياجاتهم الأساسية.

العوامل القانونية

يواجه المعلمون المتعاقدون والدائمون تحديات قانونية كبيرة تؤثر على حقوقهم الوظيفية. يعمل المعلمون المتعاقدون على أساس الساعة، دون الحصول على إجازات مدفوعة أو أي تقديمات اجتماعية كالتأمين الصحي والمساعدات المالية لتعليم أبنائهم. كما يتحمّلون تكاليف النقل.

أما المعلمون الدائمون، ورغم أنهم يتقاضون رواتبهم من الموازنة العامة للدولة، فإنهم يحصلون على رواتب ثابتة مدفوعة بالليرة اللبنانية التي فقدت قيمتها نتيجة دولرة الاقتصاد (التعامل بالدولار). ولا يحصلون على التقديمات الاجتماعية، ونتيجة لخفض الميزانية حرموا من بدلات النقل.

إن نقابات المعلمين غير معترف بها قانونيًّا في لبنان، ولا يمكن للمعلمين في المدارس الرسمية تشكيل نقابات أو الإضراب، الأمر الذي يعدّ انتهاكًا لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ التي وقّع عليها لبنان. تحدّ هذه القيود القانونية من قدرة النقابات على التنظيم والمطالبة بتحسين ظروف العمل والأجور، مما يؤدي الى تفاقم التحديّات التي تواجه مهنة التعليم.

العوامل النفسية-الاجتماعية

يواجه المعلمون في لبنان تحديات نفسية كبيرة نتيجة الأزمة المستمرة والمتعددة الأبعاد. ويؤكّد العديد من المعلمين أنهم يعتمدون على الدعم الذي يتلقونه من عائلاتهم، وأصدقائهم، وزملائهم

للتغلب على هذه التحديات. ولقد أدّت الأزمة الاقتصادية الى انخفاض الحافز للعمل وفقدان الأمل بين المعلمين، وزاد الأمر سوءًا تدهور الأجور وظروف الحياة. يشعر المعلمون بالإهمال من قبل إدارات المدارس ووزارة التربية فيما يتعلق بالصحة العقلية والدعم النفسي. ويؤكدون على الحاجة الى دعم نفسي شامل للمعلمين والطلاب على حد سواء من أجل تمكينهم من التعافي. رغم هذه التحديات، يؤمن المعلمون بالدور الأساسي للتعليم، ويستمرون في التزامهم تجاه طلابهم والمصلحة العامة.

نتائجها الأساسية على مهنة التعليم

تسلط هذه الدراسة الضوء على المجالات الأساسية التي تتطلب الاهتمام لمواجهة التحديات التي يعاني منها المعلمون في لبنان ومنها:

- الأجور المنخفضة وساعات العمل المحدودة: إن مسألة الأجور المتدنية وقلة ساعات العمل البالغة الأهمية، وخاصة للمعلمين المتعاقدين، تؤثر بشكل كبير على حياة المعلمين المهنية والشخصية.
- العمل غير المدفوع: لا تغطي أجور المعلمين المتعاقدين والدائمين المهام غير التعليمية كتحضير الدروس وتصحيح الواجبات، مما يؤدي الى قضاء المعلمين وقتًا أطول في أعمال غير مدفوعة الأجر مقارنة بالمهام التعليمية المدفوعة.
- آلية دفع الأجور غير الفعالة: تؤدي الإجراءات القديمة في صرف الرواتب وغياب الشفافية في عملية الاقتطاع منها إلى التأخير في الدفع وعدم الاستقرار المالي لدى المعلمين.
- غياب التقديمات الاجتماعية: لا يحصل المعلمون الدائمون أو المتعاقدون على تقديمات اجتماعية. ولقد فشلت الجهود المستمرة لتعديل سياسات العمل والتشريعات لتشمل معلمي المدارس الرسمية.
- تعليق التعاقد: يعمل عدد كبير من معلمي المدارس الرسمية على أساس الساعة، وقد أدى الاستمرار في تعليق عملية التوظيف، والذي فشلت الجهات المانحة الأجنبية في معالجته، إلى شلل في البنية التحتية للتوظيف في التعليم الرسمي.
- غياب فرص التطور المهني وبناء القدرات: تكاد الفرص للتطور المهني الفعّال أن تكون معدومة لمعلمي المدارس الرسمية، ذلك أن هذا النوع من البرامج لا يُعطى الأولوية في التخطيط والتمويل، في حين تفتقر البرامج المقدمة من المنظمات غير الحكومية الى الاستمرارية، وتعتمد على المشاريع المؤقتة.
- تقاعس الحكومة وغياب الاستعداد للأزمات: أدى عدم جهوزية الحكومة وعدم فعاليتها في التعامل مع الأزمات المتتالية في لبنان الى زيادة الخلل المتجذّر والهيكلي في تمويل التعليم الرسمي.

التوصيات

يوصي الباحثون وزارة التربية القيام بما يلي:

- اصلاح هيكل التمويل للتعليم الرسمي والخاص في لبنان.
- مراجعة أولويات القطاع التعليمي في مرحلة ما بعد الحرب من خلال اتباع نهج قائم على المشاركة يشمل النقابات والاتحادات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال التعليم والمؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص.
- تنفيذ حل مؤقت لعقود ورواتب المعلمين من خلال انشاء صندوق مؤقت يتم تمويله من خزينة الدولة، ومساهمات القطاع الخاص، وصندوق النقد الدولي.
- إيقاف إجراءات التقشف وعدم الاستقرار الوظيفي التي تنتهك حقوق المعلمين.
- التعاون مع إدارات المدارس ووزارة المالية لتقييم وتحديث آليات دفع الرواتب من خلال

اعتماد التكنولوجيا الرقمية، والتنسيق بين المصارف وشركات تحويل الأموال المحلية مثل (OMT و Whish).

- إعادة النظر في خطة معالجة الأزمة في قطاع التعليم ما بعد الحرب استنادًا الى ملاحظات الجهات المعنيّة مثل النقابات والباحثين ومنظمات المجتمع المدني.
- انشاء آليات للمساءلة والشفافية لمراقبة ومكافحة الممارسات الطائفية والمحسوبية لمنع سوء استخدام السلطة.
- العمل على تعديل مسوّدة قانون العمل المحدثة الصادرة عام ٢٠٢١ لتتلاءم مع متطلبات ما بعد الحرب وتعكس احتياجات معلمي المدارس الرسمية.
- التعاون مع وزارة العمل لوضع خطة لاستعادة الاستفادة من التقديمات الاجتماعية لمعلمي المدارس الرسمية، مع إعطاء الأولوية للإجازات السنوية المدفوعة الأجر والإجازات المرضية المدفوعة وبدل النقل.

ضمان التواصل الشفاف:

- يوصي الباحثون وزارة المالية القيام بما يلي:
- نشر بيانات الإنفاق ومصاريف التعليم الرسمي.
- زيادة الشفافية فيما يتعلق بالخزينة العامة ومدخرات وزارة التربية لاستخدامها في اجراء الإصلاحات.

يوصي الباحثون الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية القيام بما يلي:

- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني والجهات التي تُعنى بالتعليم ونقابات المعلمين خلال مرحلة صياغة المشاريع.
- تمويل عمل النقابات والاتحادات لضمان استمراريتها واستقلاليتها.
- منح الأولوية لثلاثة مجالات أساسية في مرحلة ما بعد الحرب: رواتب معلمي المدارس الرسمية، وإعادة إعمار المدارس الرسمية المتضرّرة، وإعادة النظر بالمناهج التعليمية.

كما ويوصي الباحثون نقابات واتحادات المعلمين القيام بما يلي:

- تعزيز المركزية لدعم الجهود المبذولة وتفعيل قنوات التواصل واتباع نهج ديمقراطي مباشر في القيادة واتخاذ القرار.
- تشكيل فريق عمل وطني أو لجنة تضم ممثلين عن الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة.
- وضع خطة واستراتيجية لبناء قدرات المعلمين تشمل التطوير المهني والدعم النفسي.
- العمل مع إدارات المدارس الرسمية على تنفيذ أنشطة لبناء القدرات.

Education International
Internationale de l'Education
Internacional de la Educación
Bildungsinternationale

www.ei-ie.org
#eduint